

قرار مجلس الإدارة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ: ٢٠١٥/٢/١

بشأن نظام عمل لجنة نظر التظلمات ونقض المنازعات فيما يتعلق بنشاط الوساطة في التأمين (١)

مجلس إدارة الهيئة العامة للرعاية المالية

بعد الإطلاع على القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأنواع المالية غير المصرفية؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية ؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٣ ؛ وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٢) المتعددة بتاريخ ٢٠١٥ / ٢ / ١ ؛

فيسر:

(المادة الأولى)

تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لنظر التظلمات ونقض المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين ووسطاء التأمين أو بين وسطاء التأمين والهيئة أو بين الوسطاء وبعضهم البعض فيما يتعلق بنشاط الوساطة برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الدولة، وعضوية أربعة أعضاء منهم ممثل للإتحاد المصري للتأمين يختاره مجلس إدارتها، وممثل للجمعية المصرية لوسطاء التأمين يختاره رئيسها، وأحد نواب الخيرة يختاره الوزير المختص ، وعضو يمثل الهيئة.

(المادة الثانية)

تختص اللجنة المشار إليها بما يلي :

١. النظر في التظلمات التي يقدمها وسطاء التأمين (الطبيعيين والإعتباريين) من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين أو القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩، والخاصة بنشاط الوساطة في التأمين.
٢. فض المنازعات التي تنشأ بين شركات التأمين ووسطاء التأمين أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض المتعلقة بنشاط الوساطة في التأمين.

(المادة الثالثة)

يكون التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة تجاه وسطاء التأمين (الطبيعيين والأعتباريين) أمام اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو علمه به، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في القانون .

(١) وقع خطأ مادي بالمادة الأولى وتم تعديله بموجب الإصدار رقم ٢٠١٥ / ٢ / ٥ .



رئيس مجلس الإدارة

وفيما يتطرق بطلب فض المنازعات المتعلّقة بنشاط الوساطة في التأمين التي تنور بين شركات التأمين ووسطاء التأمين أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض فيها فيتم تقديمها في مدة لا تتجاوز مدة سقوط الحق بالتقادم .

(المادة الرابعة)

يقدم طلب التظلم إلى الهيئة العامة للرقابة المالية من أصل وخمسة صور ، على أن يشتمل على البيانات والمستندات الآتية على الأقل:-



٤٦٠٧٦

١- اسم مقدم التظلم ولقبه ومهنته وعنوانه .
٢- تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ إخطاره أو علم المتظلم به .
٣- موضوع التظلم والأسباب التي بني عليها ويرفق بالتظلم المستندات المؤيدة له .
٤- بيان بطلبات المتظلم ، خاصة فيما إذا كان المتظلم يطلب إلغاء القرار بالكامل أو شق منه .
٥- مبالغ مقابل خدمة فحص طلب التظلم خمسة آلاف جنيه .
وتتولى الإدارة العامة للتظلمات بالهيئة تلقي الطلبات المشار إليها بالفقرة السابقة وقيدتها بالسجل المعد لذلك في يوم ورودها ويسلم صاحب الشأن صورة منه عليها رقم وتاريخ التظلم .

(المادة الخامسة)

يقدم طلب فض المنازعة من أحد طرفيها أو من كليهما - إلى الهيئة العامة للرقابة المالية من أصل وخمسة صور، على أن يشتمل على البيانات والمستندات الآتية على الأقل :-

١- اسم مقدمه وشكله وألقاب الوكيل وعنوانه .
٢- موضوع المنازعة المطلوب النظر فيها .
٣- بيان بطلبات المتقدم والمستندات المؤيدة لها .
٤- مبالغ مقابل فض المنازعة بواقع ١% من قيمة النزاع وبما لا يتجاوز خمسة عشر ألف جنيه ويحدد أدنى خمسة آلاف جنيه .

وتتولى الإدارة العامة لشكاوى التأمين وأنشطة التمويل تلقي الطلبات المشار إليها بالفقرة السابقة وقيدتها بالسجل المعد لذلك في يوم ورودها ويسلم صاحب الشأن صورة منه عليها رقم وتاريخ التظلم .

(المادة السادسة)

يتم عرض الطلبات المشار إليها بالمادتين السابقتين خلال ثلاثة أيام عمل على رئيس اللجنة لاتخاذ إجراءات عرضه عليها وتحديد تاريخ لنظره، ويخطر به ذوى الشأن بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للحضور أمام اللجنة بنفسه أو بنائب عنه أو بمن يعمله .

ويكون للجنة أن تطلب من ذوى الشأن ما تراه من مستندات أو بيانات أو إيضاحات لازمة لثبوت فى الطلب، وعلى مقدم الطلب موافاة اللجنة بما تطلبه من إيضاحات أو مستندات خلال أسبوعين على الأكثر ، ما لم تحدد اللجنة ميعاداً

أطول .

(المادة السابقة)

تجتمع اللجنة في احد مقرات الهيئة العامة للرقابة المالية طبقاً لما يحدده رئيس اللجنة ، ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أربعة من اعضاءها على الأقل على أن يكون من بينهم رئيسها، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية اعضاء اللجنة الحاضرين ويتم نظر الطلبات المشار اليها على النحو التالي:

أولاً: فيما يتعلق بنظر التظلمات من القرارات الادارية الصادرة تطبيقاً لأحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين أو القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩:

- يكون التظلم أمام اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو علمه به.
- إذا لم يحضر المتظلم بعد إخطاره بالجلسة المحددة لتفكر طلبه على النحو المبين بالمادة السابقة، ويجوز للجنة نظر الطلب في عدم حضوره، وعلى إن يتم الاحتفاظ بما يدل على تمام الإخطار وعلى من يدعى عدم الإخطار إثبات ذلك.
- يبدأ نظر التظلم بعرض تقرير يتضمن أسباب تقديمه، والمستندات، أو البيانات المؤيدة له، ويجوز للجنة أن تسمح بالدفاع الشفوي للمتظلم.
- تبت اللجنة في التظلم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إستيفائها لكافة المستندات التي تطلبها.
- تكون قرارات اللجنة بالبت في التظلم نهائية وناقذة بمجرد الإخطار بها.
- على الهيئة رد مقابل الخدمات التي قام المتظلم بسدادها في حالة قبول تظلمه موضوعاً أو صدور حكم نهائي بإلغاء القرار المتظلم منه، وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة أو صدور الحكم بإلغاء القرار، على أن يتم خصم ١٠% من إجمالي المبلغ كمصروفات إدارية.

ثانياً: فيما يتعلق بطلبات فض المنازعات المتعلقة بنشاط الوساطة في التأمين التي تنشور بين شركات التأمين

ووسطاء التأمين أو بين وسطاء التأمين وبعضهم البعض:-

- يتم نظر طلب فض المنازعات وفقاً للإجراءات التي تحقق المساواة والعدالة بين أطرافه ويبدأ بنظر الطلب بعرض تقرير يتضمن أسباب تقديمه، والمستندات أو البيانات المؤيدة لكل طرف، ويجوز للجنة أن تسمح بالدفاع الشفوي لطرفي المنازعة.
- اللجنة سلطة تقرير الأدلة المقدمة وصلتها بالموضوع وجدواها وأهميتها.
- إذا رأت اللجنة أو أحد الاطراف الاستئناس إلى تقرير يضعه خبير أو أي دليل مستندي فيجب إبلاغ نوي الشأن به، وتحدد اللجنة أتعاب الخبير ويحملها الطرف الذي يطلب نديه.
- تلتزم اللجنة بالبت في الطلب خلال مدة معقولة وبما لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه، ما لم يتطلب البت في المنازعة مدة أطول بموافقة جميع أعضاء اللجنة.
- تكون قرارات اللجنة ناقذة بمجرد الإخطار بها.



رئيس مجلس الإدارة

(المادة الخامسة)

تودع اللجنة لدى الإدارة العامة للرقابة المالية أو الإدارة العامة لشكاوى التأمين وأنشطة التعويل على حسب الأحوال ملف مشفوعاً بقرار الصادر منها وذلك في اليوم التالي لصدوره، وعلى الإدارة المعنية بإخطار المستظلم أو نوى الشأن فوراً بتقرير والأسباب التي بني عليها وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة.

(المادة السادسة)

تتحمل الهيئة باتخاذ لجنة المنظمات وفقاً لقرار يصدر من رئيس الهيئة.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في النواصع المصرية، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره، وعلى الإدارات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

رئيس مجلس الإدارة

شريف عامر



٤٦٠٧٦